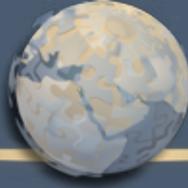


Strategy  
WATCH



المركز  
الإستراتيجي

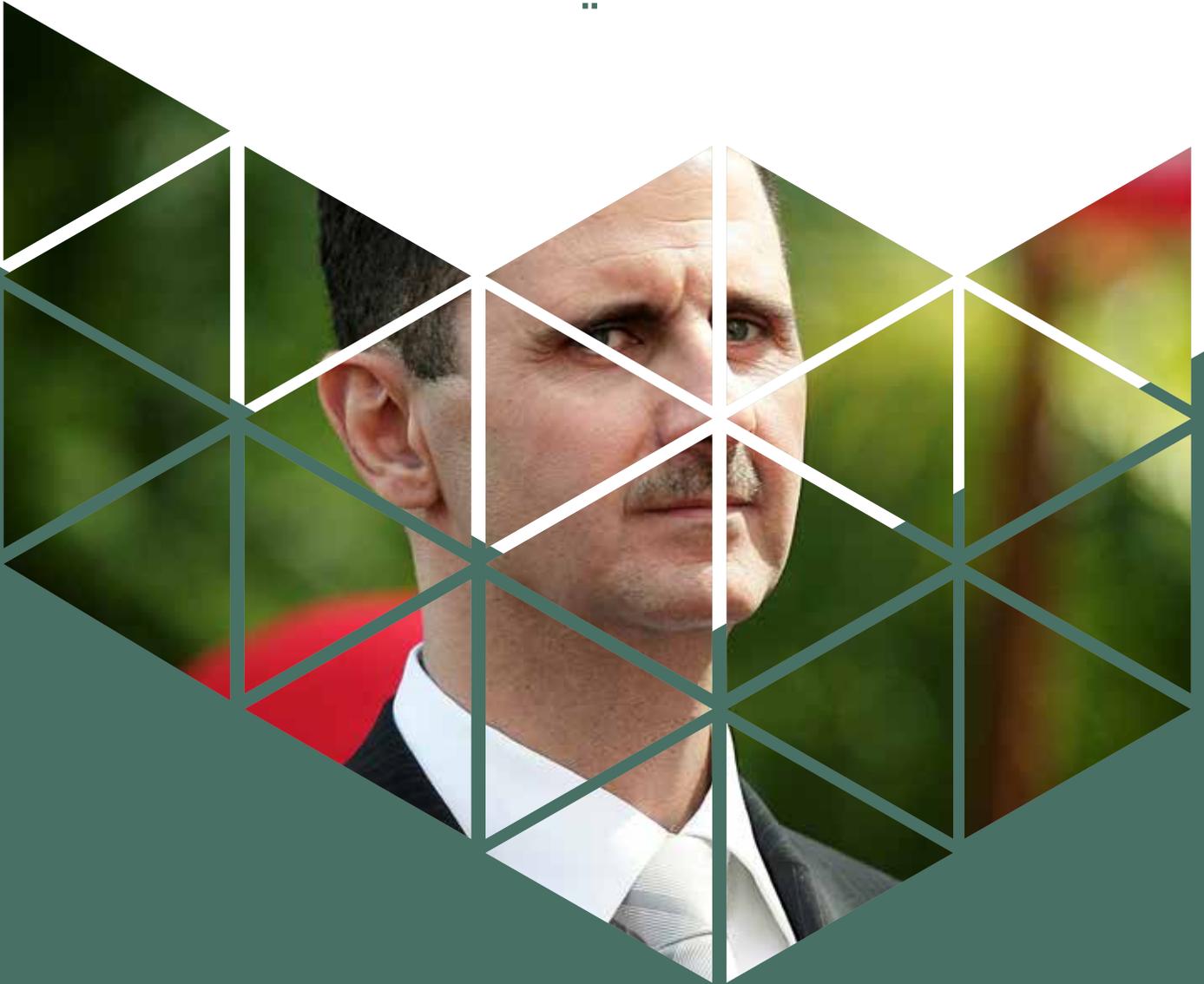
صراعات داخلية وتدهور اقتصادي...  
هل بدأ العد التنازلي لحكم الأسد؟



البحوث والدراسات

الأحد 29 سبتمبر 2019

# صراعات داخلية وتدهور اقتصادي... هل بدأ العد التنازلي لحكم الأسد؟



## تنقلات وتعيينات لحسم الصراعات المتنامية

في مناورة لحسم الصراعات الأمنية والعسكرية بدمشق؛ بادر القصر الجمهوري في الأسابيع الماضية إلى إجراء تعديلات شملت أكثر من نصف رؤساء الأجهزة الأمنية، سواء عبر ترقيتهم أو إحالتهم للتقاعد، كما شهدت وزارة الداخلية تنقلات أخرى شملت نقل ما يقارب 50 ضابطاً.

ويعمل القصر الجمهوري على مواجهة الأخطار المحيطة به، والمتمثلة في تضخم الأجهزة الأمنية وتنامي ظاهرة الصراع فيما بينها، بحيث أصبحت أكبر خطر يهدد بشار الأسد، خاصة وأنها عمدت إلى إنشاء ميليشيات خاصة بها.

ويندلج صراع مرير بين المخابرات العسكرية التي تهيمن في المحافظات الجنوبية بالتعاون مع روسيا، وبين الفرقة الرابعة التي تستحوذ على دمشق وما حولها وعلى الأراضي المتاخمة للبنان، وتقوم بعمليات تهريب واسعة النطاق، وتنافسهما المخابرات الجوية على الهيمنة والنفوذ، ما يؤدي إلى صراعات مفتوحة وعمليات اغتيال وتصفية أصبحت ظاهرة واضحة للعيان في مختلف المحافظات السورية.

وتتصارع الميليشيات التابعة لتلك الأجهزة للسيطرة على الحواجز الأمنية في المراكز السكنية وطرق التجارة الرئيسية، بهدف الاستحواذ على إيرادات مالية من خلال ابتزاز المدنيين ورجال الأعمال، كما تتنافس على المناطق الرئيسية التي كانت سابقاً خاضعة لفصائل المعارضة.

وأدت التوترات بين الضباط والجنود وأفراد الميليشيات وعناصر الشرطة المحلية إلى حملة من الاعتقالات، وتسببت بوقوع اشتباكات وعمليات اغتيال واسعة النطاق.

ويؤجج التدخل الإيراني تلك الصراعات، حيث تنسق بعض هذه الميليشيات مع "الحرس الثوري" و"حزب الله" والميليشيات العراقية التي تدعم المخابرات الجوية والفرقة الرابعة وتقدم لهما ما يلزم للسيطرة على باقي المنافسين، في حين تحاول روسيا كبح جماح الميليشيات الموالية لإيران من خلال تعزيز صلاحيات "الفيلق الخامس"، ودمج فصائل المعارضة ومليشيات النظام ضمن الهياكل العسكرية التقليدية، حيث يتقاضى الفيلق الخامس رواتبه من روسيا، ويتسلم مهامه من القيادة الروسية في حميميم، وذلك على الرغم من تبعيته اسمياً لوزارة الدفاع.

وأُسفرت الإخفاقات السابقة لقوات النظام في الجبهة الشمالية عن حملة روسية استهدفت عدداً من الضباط في غرفة العمليات، حيث تم عزل بعضهم وإحالة آخرين للتحقيق بعد اتهامات بإصدار أوامر بالانسحاب، فضلاً عن "التخاذل في الواجب العسكري"، وتم إصدار مذكرات اعتقال بحق خمسة ضباط أغلبهم من الفرقة الثامنة، وتمت إحالتهم للتحقيق بعد نقلهم تأديبياً إلى مطار حماة العسكري. وتراوحت رتب الضباط المستهدفين في تلك الحملة بين رائد وعميد ركن، كما تم عزل عديد من قيادات الميليشيات مثل "سور الزوبعة"، و"العربين"، و"الدفاع الوطني"، و"الحارث 303".

وتزامنت تلك الإجراءات مع إصدار وزير داخلية النظام اللواء محمد رحمون أكثر من 400 أمر نقل في عملية تعتبر الأكبر في تاريخ الوزارة، وتضم ضباطاً برتب عالية، من بينهم: 400 عميد، و55 عقيد، و51 مقدم، بالإضافة لضباط برتب: رائد.

وركزت عمليات النقل على مناطق دمشق، وريفها، وعلى "وحدات المهام الخاصة" بالعاصمة، و"وحدة حفظ النظام"، بالإضافة إلى "إدارة الحماية" التي تتضمن حراسة السفارات، ومجلس الشعب، ما يؤكد استشراف القصر الجمهوري لخطر بالغ يهدده في المقرات الرئيسية بالعاصمة.

وتزامنت الإجراءات العقابية بحق الدائرة المحيطة ببشار الأسد مع إجراء القصر الجمهوري سلسلة تعيينات وتنقلات (أغسطس 2019) داخل صفوف ضباط المخابرات شملت بعض الفروع الهامة، أبرزها:

- 1- تعيين العميد إبراهيم عباس رئيساً لفرع المخابرات العسكرية في حلب.
- 2- نقل العميد مازن الكنج إلى دمشق تأديبياً بعد اتهامه بقضايا فساد كبرى.
- 3- تعيين العميد حسن عبدو عيسى رئيساً لفرع المهام الخاصة في المخابرات الجوية (مطار المزة).
- 4- تعيين العميد حبيب حسن رئيساً لفرع المنطقة الجنوبية.
- 5- تعيين العميد يوسف سليمان معاوناً لرئيس فرع المنطقة الشرقية للمخابرات الجوية بعد أن كان رئيس قسم طرطوس.
- 6- تعيين العقيد المهندس غيد سلامة رئيساً لقسم المخابرات الجوية في طرطوس.
- 7- تعيين العقيد فادي عباس معاوناً لرئيس مفرزة مطار دمشق الدولي بعد أن كان مسؤول مفرزة المخابرات الجوية في مطار حلب الدولي.

وشهد النصف الأول من شهر سبتمبر سلسلة تنقلات واسعة شملت رؤساء ومدراء جمركيين، حيث أصدر وزير المالية، مأمون حمدان (12 سبتمبر) قرارات تضمنت تبديل المراكز بين أمناء أهم المعابر الحدودية والمناطق الحرة والمحافظات، أبرزها معبر "نصيب" على الحدود الأردنية، ومعبر "العريضة" على الحدود اللبنانية، والمنطقة الحرة بعديرا، ومعبر "جديدة يابوس" على الحدود اللبنانية، بالإضافة إلى جمارك دمشق.

وتضمن القرار:

- 1- نقل رمزي سلوم من منصب أمين المنطقة الحرة بعديرا إلى منصب أمين جمارك دمشق.
- 2- نقل مهند زلزلة من منصب أمين جمارك نصيب إلى منصب أمين المنطقة الحرة بعديرا.
- 3- نقل مجد مفيد إسماعيل من منصب أمين جمارك السبينة إلى منصب أمين جمارك نصيب.
- 4- نقل أمين جمارك العريضة يونس حبيب لمنصب أمين جمارك جديدة يابوس.
- 5- نقل أمين جمارك جديدة يابوس محمد عثمان إلى منصب أمين جمارك حماة.
- 6- نقل رامي فرح من منصب أمين جمارك دمشق إلى منصب أمين جمارك السبينة.

وبالإضافة إلى تبديل مناصب أمناء النقاط والمعابر الجمركية؛ فقد شمل القرار نقل رؤساء أقسام ومراقبين، من "العريضة" إلى "الجديدة"، ومن جمارك حلب إلى جمارك حمص، ومن جمارك مطار دمشق إلى جمارك اللاذقية.

ويبدو أن عمليات التنقل الأخيرة تأتي ضمن عملية إعادة فرز للقوى الأمنية والاقتصادية المحيطة ببشار الأسد، وذلك تمهيداً لاتخاذ إجراءات بحقهم.



## استنزاف الدائرة المالية المحيطة ببشار الأسد

تزامنت عملية التنقلات الأخيرة في المؤسسات الأمنية والعسكرية مع اتخاذ القصر الجمهوري إجراءات ضد الدائرة المحيطة ببشار الأسد، وعلى رأسهم رامي مخلوف الذي قيل إنه يخضع للإقامة الجبرية، وإلقاء القبض على سامر درويش المقرب من رامي مخلوف ومدير عام "جمعية البستان"، إلى جانب حل الجناح العسكري للجمعية التي تتبع لرامي مخلوف، ونقل حصته من شركة "سيريتل" إلى وزارة الاتصالات، وذلك على خلفية تورطه في عمليات فساد مالي، حيث أشيع في دمشق أن تلك الإجراءات تمت في أعقاب اتصال مباشر من وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو الذي طالب بشار الأسد بدفع 3 مليارات دولار لتمويل عمل بعض الهياكل الدفاعية الروسية في سوريا، وتمويل الإصلاحات الكبرى في الجيش والمخابرات في سوريا.

وتردد الحديث في أعقاب ذلك (9 سبتمبر 2019) عن تعيين بشار الأسد شخصاً مقرباً منه في القصر الجمهوري برتبة عميد بمنصب مدير عام شركة "سيريتل"، ومنحه صلاحيات واسعة على أن تنحصر مرجعيته في شخص بشار وزوجته أسماء، وسحب جميع صلاحيات المديرية التنفيذية للشركة ماجدة صقر، ومدير الموارد البشرية سهيل صهيون، وغيرهم من مديري الفروع في المحافظات أو الخارج.

وتم ربط الإجراءات التي تم اتخاذها بحق رامي، ووالده محمد مخلوف (خال بشار الأسد) بتهاوي الليرة السورية إلى أدنى سعر في تاريخها، وبالتنقلات الأمنية والعسكرية والجمركية.

كما دار الحديث عن خلافات بين الأسد وزوجته أسماء الأخرس من جهة، وبين خاله محمد مخلوف وأولاده المتنفذين، من جهة أخرى، وذلك على خلفية أموال مستحقة من شراكات بين آل الأسد وآل مخلوف في الداخل والخارج؛ بين دمشق واللاذقية بسورية، ولبنان، وجنوب أفريقيا، وماليزيا، والنمسا ودبي، والتي لا يعرف تفاصيلها سوى محمد مخلوف وأولاده ومحامي الشركات. وعندما احتاج بشار الأسد الأموال لتسديد بعض الديون المستحقة، طلب الأخير من خاله محمد توفير السيولة المطلوبة، لكن ابنه رامي تعذّر بحجة عدم توفر النقد، ما دفع الأسد لإصدار أمر باستحضار مديري الشركات والدفاتر والوثائق، حيث تم استدعاء المديرين والوثائق من قبل أمن القصر الرئاسي وسياراته الخاصة.

ويدور الحديث عن قيام لجنة مالية، تديرها أسماء الأسد؛ بوضع اليد على كافة الكشوفات المالية لشركة "سيريتل"، والتي تجاوزت قيمتها مليون دولار شهرياً، كاشفةً "تجاوزات كبيرة وعمليات نقل للأموال بسيارات خاصة نحو الأراضي اللبنانية، ومصدرتها فيلا كبيرة لرامي مخلوف في يعفور، فضلاً عن منزلين في حي المزة، وتجميد كافة الأرصدة في شركة "راماك"، وإجراء جرد في "السوق الحرة" بعد اقضاء ايهاب مخلوف عن إدارتها، والاستحواذ على كافة الأرصدة المالية لشركات الصرافة وشركات تحويل الأموال العائدة لآل مخلوف، وإيقاف مشاريع سكنية تعود ملكيتها لإيهاب في دمشق واللاذقية وحمص، وتجميد كافة الأرصدة المالية لآل مخلوف في البنوك السورية.

وتجري في الوقت الحالي إجراءات مماثلة بحق شخصيات مقربة من القصر الجمهوري أبرزها:

1- محمد حمشو، المقرب من ماهر الأسد، والذي تم تحجيم صلاحياته واستدعي للتحقيق أكثر من مرة، وذلك بعد إجراء عملية جرد واسعة لمعمل الحديد العائد له في حمص، والاستحواذ على فيلا ضخمة له، ومطالبتة بسداد قروض قديمة لصالح الدولة بمئات الملايين خلال مدة قصيرة.

2- فادي الدباس، شقيق زوجة حمشو، ورئيس اتحاد كرة القدم السابق، والذي طالته قرارات الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة، وتم الحجز على أمواله ضمن قضية وزارة التربية.

3- نعيم الجراح، رجل الأعمال، المقرب من ماهر الأسد، والذي أوقفت جميع أنشطته التجارية بعد سلسلة من الإجراءات التي اتخذت بحقه. ولم يصدر رسمياً قرار بالحجز على أملاكه، إلا أن انذاراً شفهيّاً وجّه له من القصر الجمهوري بدفع كل الضرائب والقروض المالية المترتبة عليه، تفادياً لإحالاته إلى التحقيق.

4- وسيم القطان، رجل الأعمال، الذي يُعد من كبار المستثمرين في المجمعات التجارية وعقارات الدولة في دمشق، والذي وُجّه له انذار بتسديد جميع القروض المالية المستحقة عليه، ودفع كافة الضرائب المتهرب منها أيضاً، تحت طائلة معاقبته وإحالاته للتحقيق والاستحواذ على أملاكه.

5- الإخوة قاطرجي، الذين وجهت لهم إنذارات بإيقاف سائر أنشطتهم النفطية مع "قسد"، ومطالبتهم بدفع الضرائب المترتبة عليهم، وتسديد قروض بمئات الملايين الليرات كان قد جرى سحبها من المصارف السورية.

6- ماهر خونده، صاحب "شركة القدموس للنقلات"، وصاحب الاستثمارات الكبيرة في الساحل السوري.

7- خالد حبوباتي، رجل الأعمال، ورئيس إدارة الهلال الأحمر الذي تمت إحالته للتحقيق بتهم تتعلق بالفساد والتكسب غير المشروع، وجرت مصادرة بعض من أمواله وتحويلها لصالح المصرف المركزي.

8- حسين مخلوف وزير الإدارة المحلية ورئيس "لجنة الإغاثة العليا"، والذي أحيل للتحقيق بتهم تتعلق بالفساد.

9- سامر الفوز الذي وجه له إنذار شفهي، وتمت مطالبته بتقديم كشوفات مالية حقيقية، وتسديد قروض بقيمة 300 مليون ليرة سحبها في العام 2018 من المصارف السورية، دون اتخاذ إجراءات أخرى ضده.

01- محمد السواح، رئيس اتحاد المصدرين، والذي تم اعتقاله والتحقيق معه في قضايا كسب غير مشروع، وذلك في أعقاب حل "اتحاد المصدرين" بموجب القانون رقم 19/2019.

وعلى الرغم من تشكيك البعض بمصداقية الحملة وبصحة الأنباء حولها؛ إلا أن الصراع داخل الدائرة المحيطة ببشار استمر بعد ذلك ليشمل؛ أيمن جابر، ونادر قلعي، ونبيل الكزبري، وأنس بندقجي، فضلاً عن سامر درويش، وإيهاب وحافظ شقيقي رامي مخلوف. وتشير أصابع الاتهام إلى أسماء الأسد التي تقوم بحملة قيل إنها تهدف للاستحواذ على ممتلكات التجار المقربين من القصر الجمهوري بحجة "محاربة الفساد".

وفي منتصف شهر سبتمبر؛ أصدر النظام المزيد من القرارات بالحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة لنحو 130 مسؤولاً وموظفاً في وزارة التربية التابعة لها، على خلفية تورطهم بأعمال فساد، قيل إن قيمتها تناهز 350 مليار ليرة، أي ما يقارب 600 مليون دولار.

وجاء على رأس قائمة المحجوزة أموالهم؛ وزير التربية السابق، هزوان الوز، وزوجته الروسية إيرينا (مجنسة بالجنسية السورية)، والذي كان يوصف بأنه من المقربين من بشار الأسد، وكذلك معاون وزير التربية الحالي، سعيد خرساني.

وفي 20 سبتمبر تم الكشف عن قيام القوات الروسية بحل الجناح العسكري لجمعية البستان، وضم نحو 400 عنصر من الجناح العسكري المنحل للجمعية إلى الفرقة (25) الممولة من قبل روسيا والتابعة للعميد سهيل الحسن، حيث تم الزج بهم في جبهة إدلب المشتعلة.

ويدور الحديث في الأروقة الروسية عن تورط كل من أيمن جابر وحسام قاطرجي ومحمد مخلوف في قصف قاعدة حميميم الروسية لصالح الميليشيات الإيرانية التي تتهم القوات الروسية بتزويد سلاح الجو الإسرائيلي بإحداثيات تتعلق بأماكن تواجد تلك الميليشيات، وتشير التحقيقات الروسية إلى أن الطائرات المسيرة تنطلق من قرية بستان الباشا والتي تتبع لعائلة مخلوف في محافظة اللاذقية.

وكان رئيس الحكومة، عماد خميس، قد كشف خلال جلسة في البرلمان (15 سبتمبر)، أنه: يتم التدقيق اليوم بملفات فساد كبيرة جداً، وأن الأسباب القليلة القادمة ستكشف عن محاسبة أسماء سيفاجئ بها الجميع، مؤكداً أنه لا يوجد أحد فوق القانون لأن هيبة الدولة هي الأهم.

وقدر وكيل الشؤون الاقتصادية في الجهاز المركزي للرقابة المالية، خليل علاء الدين، حجم الأموال المستردة عن قضايا فساد لعام 2018 بنحو 11.5 مليار ليرة سورية، أي ما يعادل 749 ألف دولار.



## تدمير الحاضنة الشعبية في اللاذقية وطرطوس

تشهد محافظتي اللاذقية وطرطوس حالة من الاحتقان الشعبي جراء الأوضاع الاقتصادية المتردية والانفلات الأمني، وتنامي موجات الهجرة التي دفعت بعض السكان المحليين للمطالبة بطرد النازحين، حيث تعتبر مناطق الساحل السوري مقصداً لنسبة كبيرة من النازحين السوريين، كونها "آمنة نسبياً" وبعيدة عن خطوط الجبهات، وهو ما جعلها وجهة لكثير من العائلات السورية وخاصة سكان حلب وحمص ودمشق.

كما يتسبب النزيف البشري بسخط عارم، حيث فقدت المحافظتان عدداً كبيراً من أبنائهما الذين قتلوا في المعارك الدائرة بإدلب ومحيطها، ما أدى إلى تصاعد وتيرة الانتقاد العلني لسياسات النظام.

وأطلق عدد من الجنود القدامى ممن خدموا خلال السنوات الثمانية الماضية حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تحت عنوان "حقنا نتسرح"، وطالبوا بشار الأسد بإصدار مرسوم يسرحهم من الخدمة الإلزامية.

ويتسبب الانتشار غير المسبوق للقوات الإيرانية في المناطق الساحلية طلباً للحماية الروسية من القصف الإسرائيلي بالمزيد من السخط، حيث تحدثت مصادر محلية عن قيام كبار الضباط الإيرانيين بحجز أفضل الفنادق والشقق المفروشة في سواحل اللاذقية واستحوذهم على طوابق بأكملها في فندق "ميريديان"، وفي شقق مفروشة بالعمارات المطلة على البحر، ونزول بعضهم في فيلل وقصور فخمة، ومنع السكان المحليين من الوصول إلى تلك المناطق حماية للقيادة الإيرانية التي نزلت في مناطق تعتبر آمنة من القصف الإسرائيلي.

وعبر مئات السكان عن سخطهم من استمرار النظام في منعهم من دخول قراهم بريف اللاذقية، وتحويلها إلى مقرات لإقامة عناصر من الميلشيات الإيرانية في الريف الممتد نحو 05 كيلومتراً على طريق حلب، وكان الكثير منهم قد طلبوا من محافظ اللاذقية التوسط لهم للعودة إلى بيوتهم، إلا أن الرفض كان يأتي دوماً بحجة انعدام الأمن و"قصف الإرهابيين الدائم للقرى"، فيما يقيم عناصر الميلشيات في بيوتهم دون أن يتعرض لهم أحد.

وأدى توقيف القوات الروسية أنشطة "المركز الثقافي الإيراني"، و"مركز جامع الرسول الأعظم للتنمية والدعم" وغيرها من المؤسسات الإيرانية باللاذقية إلى توقف المساعدات التي كانت تُقدم لأكثر من 4 آلاف عائلة علوية، إلى تركيز تلك المؤسسات جهدها على القرى الشيعية مثل "اشتبرق" و"كفرية" و"الفوعة"، ما أثار استياء العلويين الذين سُحبت أسماؤهم من الجمعيات المسجلة في اللاذقية لدعم النازحين.

ويشعر سكان اللاذقية بسخط شديد إزاء قدوم مئات الضباط الإيرانيين للمحافظة، لعدم قدرتهم على تأمين الحماية الذاتية إلا تحت المظلة الروسية، وبالقرب من قاعدتها الجوية، وتعاقد المئات منهم مع متعهدين لتأمين شقق لهم في ريف اللاذقية العلوي، إضافة إلى استحواذ الإيرانيين على طوابق خاصة لهم في المستشفيات العسكرية.

وبلغت حالة التوتر ذروتها في بلدة القرداحة ومحيطها في النصف الثاني من شهر سبتمبر، نتيجة الصراع الدائر بين قوات النظام وميليشيا "فوج الحارث (303)" التي يقودها بشار طلال الأسد، ابن عم بشار الأسد، وذلك في أعقاب العثور على أربع عناصر من الميلشيا المذكورة مقتولين في الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، منهم القيادي في الميلشيا، سليمان صهيوني، وعنصرين من آل خير بك، ما دفع بشار طلال للزج بقواته في المنطقة، وفرض طوق أمني حول القرداحة، وتضامن آل خير بك معه، مطالبين بالثأر لقتلهم.

وهاجم بشار بن طلال الأسد جهات لم يسمها، قائلاً إنه يعرفها جيداً، وتوعد بالانتقام لمن أسماهم "خونة الشهداء والدم".

ويخوض عناصر ميلشيا "الحارث" حرباً رديفة على حسابات التواصل الاجتماعي ضد أنصار الحرس الجمهوري والمخابرات الجوية الذين يتهمون "الحارث" بتأجيج الفتنة وإشعال حرب "لا تبقي ولا تذر"

وكانت الميلشيا قد سحبت عناصرها بصورة مفاجئة من نحو 15 موقعاً في اللاذقية من بينها مقرات في أحياء: الدعطور، والسجن، والصليبة، والأمريكان، والقلعة، والعيونة، إضافة لحواجز أخرى قرب الميناء ومنطقة الشيخ ظاهر وسط المدينة، ومحيط قيادة الشرطة وعلى طريق حلب-اللاذقية، كما انسحبت من جبهات القتال في محافظة إدلب ومحيطها على خلفية الصراع مع الحرس الجمهوري وعناصر المخابرات الجوية.

وشهدت مدينة جبلة (19 سبتمبر) استنفاً أمنياً وحملة مدهامات واعتقالات نفذتها عناصر من المخابرات الجوية والأمن العسكري ضد عناصر ميلشيا "الحارث"، حيث تم إغلاق مداخل المدينة ومخارجها بالحواجز الأمنية.

ويُتهم عناصر الميليشيا بابتزاز تجار المدينة الأغنياء تحت التهديد بالخطف والقتل، بذريعة تمويل الحملة على مدينة إدلب، ما اضطر بعض تجار المدينة لدفع مبالغ وصلت إلى 60 مليون ليرة سورية، فيما طلب عدد منهم مهلة للدفع لكي يستطيع جمع المبلغ خوفاً من بطش تلك الميليشيا التي فتحت مكاتب لها ونشرت عناصرها في شوارع وأسواق المدينة.

وكان بشار بن طلال الأسد قد هدد في وقت سابق بقصف مدينة اللاذقية بالصواريخ، وتفجير ضريح عمه حافظ الأسد، واختطف عناصره مسؤولين أمنيين وعسكريين، وهدد بخلع قائد شرطة اللاذقية، والاستيلاء على مبنى قيادة الشرطة وأي فرع أمني آخر سيهدده أو يهدد عناصره، كما احتجز نحو 20 تاجراً من أبناء المحافظة.

وينتشر عناصر ميليشيا "الحارث" بشكل مكثف في مدينة القرداحة، بالإضافة إلى وجود مقرات لها في ناحية الفاخورة، وبعض قرى ريف جبلة الشرقي.

وأسفر الصراع المحترم بين حافظ بن منذر الأسد وبشار بن طلال الأسد عن مقتل وخطف عدد من أفراد عائلة الأسد، وحرقت بعض البيوت، ويدور الحديث عن تمتع بشار ويسار ابني طلال الأسد بدعم غير معلن من قبل ماهر الأسد الذي يرغب بإضعاف سلطة أخيه بشار الأسد في محافظة اللاذقية، خاصة وأن بشار الأسد وزوجته أسماء قد استهدفا الدائرة التجارية المقربة من ماهر الأسد في دمشق بحملتهم المزعومة ضد الفساد.

في هذه الأثناء؛ كشفت مصادر مقربة من وزارة الدفاع عن قائمة تضم أسماء 185000 عسكري مصاب بعاهة أو إعاقة مستديمة نتيجة إصابتهم خلال الأعمال الحربية التي قام بها النظام، وتشمل ضباطاً وضباط صف ومجندين وعناصر من الاحتياط.

وتم تقديم تلك اللائحة الضخمة بناء على طلب القيادة العليا للجيش، والتي أكدت في طلبها أن المعاقين يجب أن يكونوا من القادرين على أداء أعمال ما تتناسب مع الإعاقة التي أصيبوا بها، أي أن لا يكونوا من الذين أقعدتهم إصابتهم بشكل تام، وذلك للتعامل مع ضغوط أهالي المعاقين على النظام لأن الرواتب التقاعدية التي يتقاضاها المعاقون لا تمكنهم من العيش لمدة أسبوع براتبهم نتيجة هبوط سعر الليرة وارتفاع الأسعار، وتم إصدار قرار يلزم شركات القطاع الخاص بتوظيف من يستطيع القيام بأي عمل مهما كان من المعاقين. كما فرض النظام على تلك الشركات زيادة راتب المعاق لأكثر من 30 ألف ليرة سورية، وذلك من أجل حرمان المعاق من راتبه التقاعدي في حال كان دون 30 ألف ليرة سورية.

وفيما يؤكد دخول "حزب الله" خط الصراعات بين آل الأسد؛ تعرض مرهف الأخرس، ابن عم أسماء الأخرس، للاختطاف في لبنان (12 سبتمبر) بينما كان يقود سيارته على الطريق الدولي بين منطقة شتورة وعالية، متجهاً نحو سوريا، وأفادت المصادر بتلقي زوجة مرهف اتصالاً من هاتف زوجها من منطقة شرق البقاع جنوب لبنان، تطلب فدية قدرها مليوني دولار لإطلاق سراحه، علماً بأنه يعتبر من كبار التجار المقربين من القصر الجمهوري، حيث يمتلك عدداً من مصانع الأرز والسكر في محافظة حمص، بالإضافة إلى عمله في القطاع المصرفي والعقاري.

وجاءت عملية الاختطاف تلك عقب اشتباكات بين حزب الله و"الدفاع الوطني" في القلمون الغربي إثر خلاف على شحنة مخدرات، تطور إلى أن تحول إلى اشتباك بالأسلحة الثقيلة، حيث منع "الدفاع الوطني" عناصر الحزب من عبر جرد "فليطة" الحدودية مع لبنان في القلمون الغربي بريف دمشق، بسبب رفض الحزب دفع نسبة للدفاع الوطني، واستمرت الاشتباكات لساعتين استقدم فيها الحزب تعزيزات من مناطق مجاورة لتمير الشحنة التي قدرت قيمتها بنحو 3 ملايين دولار.



## التدهور الاقتصادي يهدد النظام

تتزامن إجراءات الولايات المتحدة لحرمان النظام من التعامل بالدولار، مع جهود لتنفيذ قانون "قيصر"، الذي سيؤدي إلى فرض عقوبات جديدة على أية جهة تتعامل مع النظام السوري، أو توفر لها التمويل، بما في ذلك أجهزة الاستخبارات والأمن السورية، أو المصرف المركزي السوري، كما يشمل الجهات التي توفر الطائرات أو قطع غيار الطائرات لشركات الطيران السورية، أو من يشارك في مشاريع البناء والهندسة التي يسيطر عليها النظام أو التي تدعم صناعة الطاقة في سوريا.

وكان رئيس الوزراء، عماد خميس، قد كشف في كلمة أمام مجلس الشعب (15 سبتمبر) عن تقلص موجودات المصرف المركزي السوري، وتراجع إنتاج النفط اليومي من 380 ألف برميل إلى صفر برميل، وأن نسبة الأراضي المزروعة تقلصت وباتت محدودة جداً.

كما تحدث عن تأثير السياحة بشكل مباشر نتيجة الحرب، بحيث أصبح مدخولها صفرًا، أما الكهرباء، فتم تدمير نصف محطاتها تدميرًا ممنهجًا، وكذلك الحال بالنسبة لخطوط النقل وباقي البنى التحتية، مؤكداً أن الحكومة تحتاج 200 مليون دولار شهرياً ثمن نواقل نفطية، ونحو 400 مليار ليرة لإعادة قطاع الغاز إلى العمل، ناهيك عن بقية القطاعات الأخرى المهمة التي تحتاج إلى ميزانية أيضاً وكان يجب توفيرها، ومنها ميزانية التربية والتعليم العالي التي بلغت 400 مليار ليرة من الموازنة الجارية.

وأكد خميس أن: "اتساع الفجوة المتشكلة بين الدخل والأسعار نتيجة ضغوط الحرب الاقتصادية وتقلبات سعر الصرف لا يزال يرمي بثقله على كاهل المواطن وأوضاعه المعيشية".

وجاء ذلك الخطاب بالتزامن مع انخفاض غير مسبوق في سعر الليرة السورية التي انهارت في النصف الثاني من شهر سبتمبر إلى نحو 700 ليرة مقابل الدولار الواحد، وتم الكشف عن عدم وجود احتياطي من الذهب، وتقلص احتياطي العملة الأجنبية بصورة غير مسبوقة، حيث أشارت مصادر محلية إلى أن الاحتياطات النقدية للنظام انخفضت إلى 700 مليون دولار فقط، بعد أن كانت عند مستوى 18 مليار دولار عام 2011.

وعلى إثر خطابه "المشؤوم" في مجلس الشعب؛ أعلن رئيس الحكومة عماد خميس عن وقف تمويل المستوردات ذات الأولوية في الاستيراد، بعد جملة من الإجراءات الاحترازية لضبط الأسواق، مؤكداً (17 سبتمبر) أنه سيتم وقف تمويل المستوردات باستثناء سبع مواد تتعلق بمستلزمات المواد الأساسية لذوي الدخل المحدود.

ورأى تقرير لوكالة "رويترز" أن الهبوط الحاد في سعر صرف الليرة السورية يعود إلى الأضرار التي لحقت بصناعة البلاد جراء القتال، فضلاً عن إرسال السوريين أموالهم للخارج، والعقوبات الغربية على نظام الأسد والمقربين منه، وتخلي البنك المركزي عن جهود دعم قيمة الليرة من أجل حماية احتياطياته النقدية الأجنبية المتبقية، معتبراً أن عدم انهيار العملة السورية حتى الآن يعود إلى تحويلات المغتربين السوريين لأقاربهم وتدفق المساعدات من إيران.

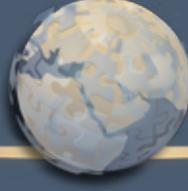
في هذه الأثناء؛ تعمل الحكومة على تخفيض بدل الخدمة العسكرية للمواطنين المقيمين خارج سوريا بقصد الدراسة أو العمل، لتصبح في حالة الدراسة 4 آلاف دولار، وفي حالة العمل 6 آلاف دولار، بعد أن كانت قيمة البدل الخارجي 8 آلاف دولار للشريحتين، وذلك بهدف رفع أعداد الراغبين في دفع البدل، للحصول على أكبر إيرادات ممكنة بالقطع الأجنبي، في ظل أزمة وارداته الحالية. وتشير تقارير سابقة إلى أن المطلوبين للخدمتين الإلزامية والاحتياطية المتواجدين خارج البلاد يتجاوز عددهم المليونين.

أما على الصعيد الزراعي؛ فعلى الرغم من الأمطار الوفيرة، إلا أن موسم القمح لم يحقق هذا العام أكثر من نصف المتوقع من حيث العائدات نتيجة موجة الحرائق التي انتشرت في الجزيرة السورية، والتهمت مساحات شاسعة من محاصيل الحبوب، حيث بلغت مساحة الأراضي المحروقة في أرياف الرقة ودير الزور والحسكة نحو 558 كيلومتراً مربعاً، أي ما يعادل خمسة أضعاف مساحة محافظة دمشق.

ويعاني سوق الذهب في دمشق من الركود والشلل وسط مخاوف من ازدياد التلاعب والتزوير، حيث أكد مدير مالية دمشق، محمد عيد، أنه لم يتم دمج أي قطعة ذهبية ضمن جمبوعة صاعغة دمشق منذ شهرين، إذ توجد لجنة من مديرية المالية في مقر جمعية الصاعغة منذ بداية شهر يوليو، وذلك خوفاً من تزايد حالات التلاعب في الذهب.

ونتيجة لتلك الإحباطات المتتالية؛ تتعالى استغاثات السوريين من تفاقم موجة غلاء الأسعار، وتسود حالة من التشاؤم من السقوط في حفرة أزمت أعمق بعد أن دفع انحدار قيمة الليرة أسعار جميع السلع في الأسواق إلى الارتفاع بشكل غير مسبوق، ما أدى إلى موجة انتقادات شديدة على مواقع التواصل الاجتماعي، تتهم الحكومة بالتهرب من مسؤولياتها وتطالبها بوضع حدٍّ لحالة الانهيار الاقتصادي.

Strategy  
W A T C H



المرصد  
الإستراتيجي

## البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في المنطقة العربية.

الأحد 29 سبتمبر 2019

## المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

[www.strategy-watch.com](http://www.strategy-watch.com)